

Distr.

GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/77/10

7 November 2016

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع السابع والسبعون
مونتريال، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني – 2 ديسمبر / كانون الأول 2016

مشروع برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2017

مقدمة

1. تعرض هذه الوثيقة مشروع برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2017 لتتنظر فيه اللجنة التنفيذية وأنشطة الرصد والتقييم في خطة العمل التي اقترحت، استنادا الى مناقشات اللجنة التنفيذية بشأن مسائل ذات صلة بالرصد والتقييم لاجتماعات سابقة؛ استعراض التقارير المرحلية للمشروعات المستمرة وتقارير إتمام المشروعات؛ وبشأن مناقشات مع الوكالات المنفذة والأمانة.

2. بناء على ذلك، يتكون مشروع برنامج عمل الرصد والتقييم مما يلي:

أنشطة التقييم

- دراسة نظرية عن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي؛
- المرحلة الثانية من تقييم مشروعات تبريد المباني.

أنشطة الرصد

- التقرير الموحد لإتمام المشروعات للاتفاقات المتعددة السنوات
- التقرير الموحد لمشروعات الإفرادية

3. وقد تنشأ قضايا أخرى ذات أهمية خلال تنفيذ برنامج عمل 2017 مما قد يحتاج الى معالجة من جانب اللجنة التنفيذية. ولذا فإن الأمر يحتاج الى قدر من المرونة خلال تنفيذه فضلا عن تخصيص ميزانية لاستيعاب أي من هذه القضايا.

أنشطة التقييم في 2017

دراسة نظرية عن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي

4. سوف تتضمن المرحلة الأولى من تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي استعراضا دقيقا للوثائق القائمة وتقارير التقرير السابقة والمعلومات المجمعّة خلال مختلف الاجتماعات ذات الصلة ببروتوكول مونتريال (أي اجتماعات اللجنة التنفيذية والشبكات الإقليمية والاجتماعات المواضيعية لمكاتب الأوزون، والاجتماعات ذات الصلة بالأطراف في بروتوكول مونتريال) الى المناقشات مع مختلف أصحاب المصلحة.

5. وتتمثل نتائج التقييم في دروس مستفادة ذات صلة بمساعدة البلدان على تعزيز قدراتها المؤسسية في المستقبل بالنظر الى التطورات الناشئة عن تعديل كيغالي على بروتوكول مونتريال. وترد الاختصاصات في المرفق الأول.

المرحلة الثانية من تقييم مشروعات تبريد المباني: البعثات الميدانية

6. ويتمثل هذا النشاط في الانتهاء من تقييم مشروعات تبريد المباني الذي كان قد بدأ بدراسة نظرية قدمت الى الاجتماع الثامن والستين (المقرر 8/56) ودراسة نظرية لاحقة قدمت للاجتماع الثامن والستين. وخلصت النتائج المستمدة من هاتين الدراستين الى أن من الأفضل إرجاء الزيارات الميدانية الى أن تصل المشروعات الى مرحلة من التنفيذ أكثر تقدما.

7. والهدف من هذا التقييم هو جمع وتحليل المعلومات لمعالجة المسائل والقضايا التي جرى التشديد عليها في الدراسة النظرية، وسوف يفحص هذا التقييم ما إذا كانت تتوافر حوافز كافية من خلال المشروعات الإيضاحية الحالية لتحفيز بدائل غازات تبريد المباني دون مساهمة من الصندوق المتعدد الأطراف والمشكلات التي يتوقع حدوثها خلال استبدال غازات تبريد المباني في البلدان التي تنذر فيها الأموال اللازمة لبداية غازات تبريد المباني. واستنادا الى النتائج سيجري تشكيل الدروس المكتسبة وإسهامها وضع السياسات المقبلة بشأن تعبئة الموارد.

8. ويختتم التقييم بعمل ميداني في العديد من البلدان وسيجري إعداد تقرير قطري لكل بلد، وتقرير تجميعي يوجز النتائج ويستخلص الاستنتاجات والتوصيات. ويتضمن المرفق الثاني الاختصاصات.

أنشطة الرصد في 2017

التقارير التجميعية لإتمام مشروعات الاتفاقات المتعددة السنوات والإفراية

9. سيعمل كبير موظفي الرصد والتقييم بصورة وثيقة مع الوكالات الثنائية والمنفذة ذات الصلة لتقديم جميع تقارير إتمام المشروعات المتعلقة ذات الصلة بمشروعات الاتفاقات المتعددة السنوات والإفراية للاجتماعين الثامن والسبعين والتاسع والسبعين.

10. وستزود تقارير إتمام المشروعات المجمعّة للجنة التنفيذية بعرض عام للنتائج والدروس المكتسبة على النحو المبلغ في تقارير الاستكمال.

الجدول الزمني للتقديم

11. يتضمن الجدول 1 عرضا عاما للأنشطة الواردة في مشروع برنامج عمل الرصد والتقييم المقترح لعام 2017.

الجدول 1: الجدول الزمني لتقديم الأنشطة الواردة في برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2017

الاجتماع الأول (الثامن والسبعون)	الاجتماع الثاني (التاسع والسبعون)
التقرير الموحد لاستعمال المشروعات المتعددة السنوات والافرادية	التقرير الموحد لاستعمال المشروعات المتعددة السنوات والافرادية
	المرحلة الثانية من تقييم مشروعات تبريد المباني
	دراسة نظرية عن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي

الميزانية

12. يعرض الجدول 2 الميزانية الخاصة ببرنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2017. وتتضمن الميزانية تكاليف السفريات للخبراء الاستشاريين فضلا عن كبير موظفي الرصد والتقييم الذي سوف يشارك في دراسات الحالة والاجتماعات الإقليمية.

الجدول 2: الميزانية المقترحة لبرنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2017

الوصف	المبالغ (بالدولار الأمريكي)
دراسة نظرية عن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي	
زيارات ميدانية: 4 اجتماعات للشبكات، اجتماع مواضيعي، اجتماع لفريق العمل المفتوح العضوية	
الموظفون (3 أيام × 6 اجتماعات)	
• السفريات (3 أيام × 6,000 دولار أمريكي)	36,000
• بدل الإعاشة اليومي (18/351 دولارا يوميا)	6,318
الخبراء الاستشاريون	
• الأتعاب (3 أيام × 6 اجتماعات × 500 دولار يوميا)	9,000
• السفريات (6 × 3,000 دولار)	18,000
• بدل الإعاشة اليومي (18/351 دولارا يوميا)	6,318
الدراسة النظرية (14 يوما × 500 دولار يوميا)	7,000
المرحلة اثنائية من تقييم مشروعات تقييم المباني	
الزيارات الميدانية (6 بلدان، 7 أيام/ بلد)	
الموظفون	
• السفريات (3 × 6,000 دولار)	18,000
• بدل الإعاشة اليومي (21×351 دولارا يوميا)	7,371

المبالغ (بالدولار الأمريكي)	الوصف
	الخبراء الاستشاريون
21,000	• الأتعاب (7 أيام × 6 بلدان × 500 دولار يوميا)
18,000	• السفرات (6 × 3,000 دولار)
14,742	• بدل الإعاشة اليومي (42 × 351 دولارا يوميا)
21,000	إعداد التقرير (6 × 7 أيام × 500 دولار يوميا)
6,000	التقرير التجميعي (12 يوم × 500 دولار يوميا)
188,749	المجموع الفرعي
4,000	مصروفات متنوعة
192,749	المجموع

الإجراء المتوقع من اللجنة التنفيذية

13. قد ترغب اللجنة التنفيذية في النظر في الموافقة على برنامج عمل الرصد والتقييم المقترح لعام 2017 بميزانية تبلغ 192,749 دولارا أمريكيا على النحو المبين في الجدول 2 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/77/10.

المرفق الأول

اختصاصات لتقييم مشروعات التعزيز المؤسسي

خلفية

1. لاحظت اللجنة التنفيذية خلال اجتماعها الخامس أن تقديم الدعم للتعزيز المؤسسي لبلدان المادة 5 يعتبر عنصرا هاما في تحقيق أهداف الصندوق المتعدد الأطراف وبروتوكول مونتريال¹. وشددت خلال اجتماعها السابع على أن الهدف الرئيسي من التعزيز المؤسسي يتمثل في توفير الموارد الضرورية لتمكين بلدان المادة 5 من تعزيز آلية لتيسير وتعجيل التنفيذ الفعال لمشروعات إزالة المواد المستنفدة للأوزون². ووافقت اللجنة التنفيذية في ذلك الاجتماع على التمويل لأول مرة، وهو الأمر الذي جرى تنقيحه بعد ذلك وزيادته بنسبة 30 في المائة لجميع البلدان (المقرر 57/35). وخلال الاجتماع الثالث والأربعين وافقت على حد أدنى لمستوى تمويل سنوي لمشروعات التعزيز المؤسسي يبلغ 30,000 دولار أمريكي للبلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك وتلك التي ينخفض فيها هذا الاستهلاك بشدة بشرط أن يكون لدى هذه البلدان تشريعات وأن تكون قد عينت موظف أوزون وطني متفرغ.

2. وقدمت الأمانة بعد ذلك للاجتماع الرابع والسبعين إستعراضا لتمويل مشروعات التعزيز المؤسسي³، قررت اللجنة التنفيذية بعده زيادة التمويل بنسبة 28 في المائة وأضافت مؤشرات أداء لاستمارة التجديد. وأن تجدد مشروعات التعزيز المؤسسي ومستويات تمويله خلال الاجتماع الأول للجنة التنفيذية في عام 2020 (المقرر 51/74 ج(د)(ه)).

3. وعلاوة على ذلك، حث الأطراف للجنة التنفيذية خلال الاجتماع الاستثنائي للأطراف في بروتوكول مونتريال⁴، والاجتماع السابع والعشرين للأطراف في بروتوكول مونتريال⁵ وبالنسبة لتعديل كيغالي بشأن إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الى زيادة الدعم الموجه للتعزيز المؤسسي في ضوء الالتزامات الجديدة التي تتعلق بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. واتفقوا على أهمية زيادة هياكل التعزيز المؤسسي لضمان الاستخدام السليم لبدائل المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الصديقة للبيئة بما في ذلك من خلال تحديث مدونات الأمان والمعايير وبناء القدرات والتدريب واعتماد الفنيين في البلدان النامية⁶.

هدف ونطاق التقييم

4. سوف يبرز التقييم الإنجازات التي تحققت بمشروعات التعزيز المؤسسي فضلا عن العقبات وجوانب القصور، وسوف يعرض بالتدابير الرامية الى إجراء تحسينات لتدعيم هذه الركيزة الأساسية لبروتوكول مونتريال. وستؤدي التغييرات في بروتوكول مونتريال عقب تعديل كيغالي الى زيادة أهمية التعزيز المؤسسي في تنفيذ المشروعات، وسوف تسهم نتائج التقييم في زيادة فعالية هذه الآلية. وستكون نتائج التقييم عبارة عن دروس مكتسبة تنطوي على أهمية لدى تنمية القدرات المؤسسية للبلدان في المستقبل، بما في ذلك مقترحات بشأن نطاق وإدارة وتمويل مشروعات التعزيز المؤسسي في المستقبل خلال وضع المرحلة التالية من إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون وبدء عمليات خفض المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

5. وعلى ذلك فإن التقييم سوف ينظر في القضايا التي تواجه البلدان في تنفيذ التعزيز المؤسسي، الأدوار التي تضطلع بها وحدات الأوزون الوطنية، ومسؤوليات وتأثيرات كل أصحاب شأن في وحدة الأوزون الوطنية مقابل وحدات إدارة المشروعات، والدروس المستفادة من هذا النشاط وما الذي يمكن تحسينه، ومسائل التمويل، والتعزيز المؤسسي بوصفه مشروعا قائمة بذاته مقابل أن يكون جزءا من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية،

¹ الفقرة 28(د) من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/5/16.

² الفقرة 74 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/7/30.

³ الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51.

⁴ عقد في فيينا يومي 22 و 23 يوليو/تموز 2016.

⁵ عقد في كيغالي، رواندا من 10 الى 14 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

⁶ الوثيقة UNEP/OzL.Pro.ExMOP.3/7.

والحدود وجوانب الفشل التي تواجه هذه المشروعات عند التنفيذ. وسيوجه التركيز على استخدام التعزيز المؤسسي في المستقبل وبناء القدرات بشأن إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

6. وسيفحص التقييم ويحلل المسائل التالية:

7. دور التعزيز المؤسسي في امتثال بلدان المادة 5 لتدابير الرقابة في بروتوكول مونتريال وانعكاسات تعديل كيغالي

7. فيما يتعلق بامتثال بلدان المادة 5 لتدابير الرقابة لبروتوكول مونتريال، سيتناول التقييم مايلي:

(أ) دور مشروعات التعزيز المؤسسي في تشكيل البيئة السياسية والإدارية للبلد. وأين تتوافر نقاط القوة وجوانب الضعف في مشروعات التعزيز المؤسسي؟ هل تتعلق بوضع وحدة الأوزون الوطنية في الحكومة، وحجم الموارد البشرية المتوافر ومجموعات المهارات؟

(ب) دور أنشطة التعزيز المؤسسي في تدريبات الفنيين وتدريب المدربين في تعزيز القدرات التقنية للبلد؛

(ج) المسائل المتعلقة بتنسيق جمع وتحليل وتقديم البيانات المتعلقة باستهلاك وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة بمقتضى المادة 7 من بروتوكول مونتريال والتقارير المرحلية عن تنفيذ البرامج القطرية؛

(د) دورها في تيسير وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة بشأن تخطيط وتنظيم وتوجيه وتنسيق جميع الأنشطة اللازمة لتنفيذ خطط الإزالة الوطنية؛

8. وفيما يتعلق بانعكاسات تعديل كيغالي، سيتناول التقييم مايلي:

(أ) المساعدات المقدمة للتصديق على تعديل كيغالي. والمسائل التي تواجه السلطات المعنية في بلدان المادة 5 لوضع وإنفاذ التشريعات وغير ذلك من صكوك السياسات للرقابة والرصد فيما يتعلق باستهلاك المواد المستنفدة للأوزون، وقدرتها على تنفيذ وإنفاذ التشريعات ذات الصلة بكفاءة استخدام الطاقة، والانتقال من المواد الهيدروفلورية كاربونية المرتفعة القدرة على الاحترار العالمي لخفض الاحترار العالمي ومواصلة وضع وتنفيذ القواعد النوعية لدعم تطبيق المعدات التي تحقق كفاءة استخدام الطاقة والصدقية للمناخ، وبرامج الاعتماد الإلزامية لفنيي التبريد وخاصة فيما يتعلق باستخدام غازات التبريد القابلة للاشتعال والسامة؛

(ب) تنسيق عملية جمع وتحليل وتقديم البيانات بشأن المواد الخاضعة للرقابة في المرفق واو المجموعة الثانية فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال، والتقارير المرحلية عن تنفيذ البرامج القطرية، والبيانات الإحصائية عن الانبعاثات السنوية للمواد المدرجة في المرفق واو المجموعة الثانية بموجب المادة 7؛

(ج) التنسيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الكيانات العاملة في مجال المناخ في حكوماتها، والتنسيق مع جميع منشآت التصنيع، وروابط الصناعة والنقابات (بما في ذلك روابط التبريد) للإسهام في إزالة الهيدروفلوروكربون؛

(د) إعداد وتقديم استراتيجية لإزالة استهلاك وإنتاج الهيدروفلوروكربون حسب مقتضى الحال ووفقا للجدول الزمني لبروتوكول مونتريال؛

(هـ) تخطيط وتنظيم وتوجيه وتنسيق جميع الأنشطة التي تتطلب تنفيذ خطط إزالة الهيدروفلوروكربون التي تتطلب تنفيذ خطط إزالة الهيدروفلوروكربون؛

- (و) التنسيق مع إدارات الجمارك بشأن القضايا التي تتضمن تلك المتعلقة بنقص ترقيم النظم المنسقة للمواد الهيدروفلوروكربونية لضمان تصنيفها بصورة سليمة وخاصة بالنسبة لخلائط غازات التبريد؛
- (ز) وضع وتنفيذ سياسات لدعم اختيار التكنولوجيات البديلة مع مراعاة المنشآت والاحتياجات الوطنية والتأثيرات المحتملة على البيئة بما في ذلك المناخ؛
- (ح) وضع برامج شاملة للتدريب وشهادات الاعتماد لفنيي خدمة التبريد لمعالجة المناولة الآمنة لمختلفة أنواع غازات التبريد بما في ذلك غازات التبريد القابلة للاشتعال والسامة، والترويج لاحتواء الغازات واسترجاعها وإعادة تدويرها وإعادة استخدام الغازات المسترجعة بدلا من إعادة تهيئة المعدات المعتمدة على الهيدروكلوروفلوروكربون؛
- (ط) استشارة الوعي ونشر منتجات المعلومات عن إزالة الهيدروفلوروكربون والبدائل الصديقة للمناخ لأصحاب المصلحة وصانعي القرار.

مشروعات التعزيز المؤسسي المستقلة مقابل المشروعات المدرجة في خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية

9. إعمالا للمقررين 17/59 و 47/59(ب)، قدمت بلدان المادة 5 مشروعاتها الخاصة بالتعزيز المؤسسي سواء على أساس أنها مشروعات قائمة بذاتها أو متضمنة في خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، ولدى تقديم تمويل التعزيز المؤسسي ضمن خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، ووفق على مبلغ محدد لعنصر التعزيز المؤسسي من حيث المبدأ مع خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للبلد للفترة الخاصة باتفاق خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وتخضع الموافقة على التمويل للأهداف المعتمدة على الأداء في سياق الاتفاق المتعدد السنوات الذي يغطي خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بما في ذلك جميع الشروط اللازمة لتمويل الشريحة المقبلة. وفي حالة تأخير تقديم أحد شرائح خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، قد يتعرض البلد لصعوبات من حيث توفير الدعم لمشروعها للتعزيز المؤسسي. ومن ناحية أخرى، قد تفقد البلدان التي لديها مشروعات تعزيز مؤسسي قائمة بحد ذاتها التمويل المحتمل إذا لم تقدم طلبا للتجديد كل عامين في حين يمكن للبلدان التي لديها عنصر تعزيز مؤسسي في خطتها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أن تحصل على الجزء الكامل الخاص بتمويل التعزيز المؤسسي على الرغم من أي تأخير بشرط أن تستوفي التزامات الأداء في خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

10. وسيفحص التقييم مدى كفاءة كل من النهج وكيفية الاستجابة لاحتياجات البلد. وسوف ينظر في: لماذا لم يقرر سوى عدد قليل من البلدان ضمن تمويل التعزيز المؤسسي في خطتها الخاصة بإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية؟ كيف تؤثر كل طريقة في مؤشرات الأداء؟ ما إذا كان هناك تأخير في طلب الشريحة مقابل التأخيرات في تقديم التعزيز المؤسسي (كل عامين). ماهي المزايا والمثالب للبلدان التي تختار أي من النهجين من حيث تنفيذ أنشطة التعزيز المؤسسي وتوفير الدعم لوحدة الأوزون الوطنية؟ ما هو النهج الذي سيكون أكثر فعالية فيما يتعلق بتعديل كيغالي؟

دور وحدة الأوزون الوطنية مقابل وحدة إدارة المشروع

11. توفر مشروعات التعزيز المؤسسي الدعم وبناء القدرات لوحدة الأوزون الوطنية. وفي المقابل فإن إنشاء وحدة إدارة المشروع في إطار خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تستفيد من التمويل الذي يساعد في وضع طائفة من الأنشطة ترتبط بنتائج مشروعات التعزيز المؤسسي، وستهدف هذه الدراسة الى توضيح مايلي:

- (أ) أدوار ومسؤوليات وحدة الأوزون الوطنية مقابل وحدة إدارة المشروع واحتمال الازدواجية في هذه الأدوار، وقدرات واحتياجات وحدات الأوزون الوطنية لإدارة الروابط بين الأنشطة المتعلقة بحماية الأوزون وتغير المناخ، وخطوط الاتصال فيما بينها؛
- (ب) أدوار ومسؤوليات وحدة الأوزون الوطنية مقابل وحدة إدارة المشروع في اختيار البدائل، وتقييم قدرات واحتياجات وحدات الأوزون الوطنية للعمل مع بدائل الهيدروكلوروفلوروكربون/الهيدروفلوروكربون؛
- (ج) تأثيراتها على المشاركة السياسية لبلدانها في اللجنة التنفيذية؛
- (د) مهمة استثارة الوعي التي يضطلع بها إزاء أصحاب المصلحة المعنيين.

قضايا التنفيذ

12. ستحدد الدراسة النظرية مايلي:

- (أ) أسباب ونتائج التأخيرات في التنفيذ والانعكاسات على الامتثال؛
- (ب) تعيين موظف الأوزون الوطني وموظفي وحدة الأوزون الوطنية وتحفيزهم وتدريبهم والاحتفاظ بهم؛
- (ج) ماهي تصورات ووجهات نظر أصحاب تبريد المباني بشأن فعالية مختلف ترتيبات أو آليات التمويل (مثل القروض التيسيرية، المنح الأموال المتجددة)؛

القضايا المتعلقة بالتمويل

13. ستقيم الدراسة النظرية مستوى التمويل المخصص والتمويل المشترك، والكيفية التي استخدمت بها وما إذا كان يمكن زيادة توجيهها على أساس احتياجات كل بلد. وستجري تحليلاً للصلة بين المهام الإضافية وأهداف وحدة الأوزون الوطنية المتعلقة بتعديل كيغالي وتأثيرها على التمويل.

قضايا الإبلاغ

14. سيجري تقييم لنوعية التقارير النهائية وطلبات التجديد والاحفاق في تقديم هذه الوثائق فيما يتعلق بمايلي:

- (أ) مدى كفاية المعلومات للتمكين من إجراء استعراض دقيق للمشروع؛
- (ب) الانتهاء من التعديلات على استمارة الإبلاغ (القسم 10) خلال الاجتماع الرابع والسبعين؛
- (ج) هل مازال الاحفاق في التقديم يمثل مشكلة؟ ماهي تأثيرات عدم التقديم؟ ما هي أسباب عدم تقييم، وماذا يمكن تحسينه؟

المنهجية

15. سيطبق التقييم منهجية مختلفة عن عمليات التقييم المماثلة السابقة. وستفسر المرحلة الأولى عن وثيقة تتضمن استعراضاً متعمقاً للوثائق الحالية. وعلاوة على ذلك سيجمع معلومات عن المناقشات مع مختلف أصحاب المصلحة خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية واجتماعات الشبكة الإقليمية وغير ذلك من اجتماعات بروتوكول مونتريال. وسبق استبيان ويرسل الى السلطات الحكومية المعنية لتقديم المعلومات الوطنية.

16. وستقرر هذه المرحلة ما إذا كانت هناك حاجة لمواصلة التحريات على المستوى القطري، وما هي القضايا التي يتعين معالجتها، وما هي البلدان التي يتعين زيارتها.

تنظيم التقييم

17. سيستخدم خبير استشاري لتوضيح الدراسة النظرية ومقابلة اصحاب المصلحة أثناء مختلف الاجتماعات وسيعد الخبير الاستشاري وثيقة تحلل المعلومات التي جمعت من الوثائق والمناقشات. والاستبيانات. وستعرض الوثيقة للنظر من جانب اجتماع اللجنة التنفيذية الأخير من عام 2017.

المرفق الثاني

اختصاصات تقييم مشروعات تبريد المباني بطريق التمويل المشترك

خلفية

1. أجريت الدراسة النظرية عن تقييم مشروعات تبريد المباني عام 2012 وقدمت للاجتماع الثامن والستين¹، وأجرت تحليلاً لفعالية المشروعات الإيضاحية الثمانية بغرض تحسين الفهم بالتقدم المحرز والصعوبات التي مازالت تواجهه، ومختلف المزايا و/أو جوانب القصور في آليات التمويل المشترك، ونهج المشروعات لدى تنفيذ مشروعات تبريد المباني.

2. وخلص التقرير الى أن نظام التحفيز المستخدم لدفع تطبيق البدائل حقق نتائج غير متساوية، ولا يعمل في جميع البلدان، وحيثما يعمل لا يتحرك بسرعة كافية. وأدرجت مجموعة كبيرة من الآليات والترويجات والحوافز التي تستخدم في المشروعات الإيضاحية الثمانية. غير أن بدء هذه المشروعات كان بطيئاً وقت إعداد الدراسة النظرية ومن ثم كان الإبلاغ عن التقدم محدوداً وأرجأ المرحلة الثانية من التقييم الذي يتضمن زيارات ميدانية الى أن يصل المشروع الى مرحلة متقدمة من التنفيذ. وبعد مشاورات مع الوكالات المنفذة خلال اجتماع التنسيق المشترك بين الوكالات²، اتفق على أن تنظيم المرحلة الثانية من التقييم لعام 2017 أصبح ملائماً.

أهداف التقييم

3. يتمثل الهدف من التقييم في جمع وتحليل المعلومات بهدف إيجاد رد على التساؤلات والقضايا التي جرى التأكيد عليها في الدراسة النظرية وخاصة تلك التي تتعلق بعمل مختلف الآليات المالية. وسيفحص التقييم المشروعات الإيضاحية الحالية وستجري تقييماً عما إذا كانت تتوافر حوافز كافية لتحليل البدائل دون موارد الصندوق المتعدد الأطراف، والمشكلات المتوقعة في بدائل غازات تبريد المباني للقطاع الخاص فضلاً عن القطاع العام في البلدان التي يندر فيها توافر الأموال لبدائل غازات تبريد المباني.

4. واستناداً الى نتائجها، ستشكل المرحلة الثانية من التقييم الدروس المستفادة التي سوف تسهم في وضع السياسات المستقبلية المتعلقة بحشد الموارد. وستغطي الزيارات الميدانية ستة بلدان لديها مشروعات إيضاحية عن تبريد المباني وستوجه الأسئلة التالية:

السياق الوطني لتبريد المباني

(أ) هل لدى البلد قاعدة بيانات/ حصر لجميع غازات تبريد المباني المتبقية المعتمدة على رابع فلوروكربون، قيد التشغيل؟ ما هو السجل العمري لعمليات تبريد المباني التي لم يتم تحويلها أو استبدالها بعد؟ كم عدد عمليات تبريد المباني التي تم استبدالها من المجموع منذ بداية تنفيذ المشروع حتى الآن وكم عدد الباقي منها؟

(ب) ماهو الطلب المتبقي في البلد على عمليات تبريد المباني بالاعتماد على رابع فلوريد الكربون؟ وإذا كان هناك طلباً واحداً، فكيف ومتي يتوقع وقف هذا الطلب؟ وكيف سيمكن تلبية هذا الطلب المتبقي؟

(ج) تأثير نجاح المشروعات الإقليمية وفشلها على بلدان المادة 5 المجاورة.

¹ الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/68/10 and Add.1

² مونتريال 31 أغسطس/ آب - 1 سبتمبر/ أيلول 2016.

القضايا المؤسسية والتشريعية

- (أ) ماهي المؤسسات التي تتسق عمليات استبدال غازات تبريد المباني (السياسات والتمويل) هل توجد استراتيجية وطنية لإزالة مشروعات تبريد المباني المعتمدة على رابع فلوريد الكربون؟ هل توجد الأحكام التنظيمية المطلوبة لدفع عملية إزالة غازات تبريد المباني؟ وإن كانت الإجابة بلا، ما هي الأمور التي مازالت مطلوبة؟
- (ب) هل تختلف تصميمات المشروعات من حيث نهجها عن تلك المشروعات الخاصة بالقطاعين العام والخاص؟ هل يخص القطاع الخاص بعملية الاستبدال دون مساعدة وإذا كان الرد بلا؟ هل بسبب الخوف من تناقص إمدادات رابع فلوريد الكربون أو اهتمامات أخرى؟
- (ج) هل يشترك جميع أصحاب المصلحة (بما في ذلك الوزارات الحكومية) في عملية التحويل؟ هل هناك آلية تنسيق أو اتصال، وإذا كان الأمر كذلك سوف تعمل هذه الآلية؟
- (د) هل هناك استراتيجية نشر، كيف يجري تخطيطها وكيف تعمل طرق إدارتها؟ وإذا لم تكن تعمل؟ ماهي الأسباب؟
- (هـ) ما هو الدور إن وجد الذي تضطلع به مختلف المشروعات الإيضاحية في تصميم وتنفيذ استراتيجيات إزالة غازات تبريد المباني؟
- (و) هل توجد سياسات أو استراتيجيات خاصة بالقطاع الخاص/ العام؟ هل توجد برامج للمسؤولية الاجتماعية التعاونية تدفع إلى استبدال غازات تبريد المباني؟ هل تتوافر أي حوافز خضراء تنفذ مع المشروعات (المباني الخضراء)؟
- (ز) هل تضطلع معايير كفاءة الطاقة بدور في تنفيذ تبريد المباني بالإعتماد على كلوروفلورو كربون؟

القضايا المتعلقة بالتمويل

- (أ) كيف أختيرت طريقة التمويل؟ ما هي الحواجز أو المعوقات التي ووجهت؟
- (ب) هل هناك تمويل مشترك أو يتوقع؟ وماذا كانت أو مازالت المشكلات المرتبطة بتنسيق المانحين في مواجهة المعايير والجدول الزمنية والأولويات، وكيف أمكن التغلب عليها؟
- (ج) ما هي الإتفاقات التي كانت أو مازالت ضرورية وأبرمت؟ (ولماذا كانت ضرورية، ومع من، وماذا غطت؟)
- (د) هل تمت عملية استبدال غازات تبريد المباني خارج المشروع (أى بواسطة اصحاب المباني أو المشغلين وإذا كان الأمر كذلك لماذا؟)
- (هـ) ما هي تصورات ووجهات نظر أصحاب المباني بشأن فعالية مختلف ترتيبات أو آليات التمويل (مثل القروض الميسرة أو المنح أو الأموال المتجددة)

قضايا التنفيذ

- (أ) هل هناك أثناء عمليات التحويل الجارية والبدائل الخاصة بغازات تبريد المباني أي عقبات ومعوقات تؤدي الى تأخيرات كبيرة؟ وإذا كان الأمر كذلك ماهي وهل تمت تسويتها وماذا عنها الآن؟

- (ب) ماهي الأسباب الرئيسية لأن يؤخر مشغلو تبريد المباني من القطاعين العام والخاص عملية الاستبدال؟ وإلى أي حد وكيفية ذلك، وهل تمت معالجتها والتغلب عليها؟
- (ج) بالنسبة لغازات تبريد المباني التي تم إبدالها حتى الآن، ما هي التكاليف الفعلية لاستبدال غازات تبريد المباني (بالمقارنة بالتوقعات) وكيف تمت تغطية هذه التكاليف (من الذي سدد أي نصيب)، وما هي التكنولوجيات البديلة التي استخدمت؟
- (د) ما هي دور (أو الدور المحتمل في المستقبل) للوفورات في الطاقة في كل من تصميم المشروع وتنفيذه؟ هل يمكن استخدام شركات ومرافق خدمة الطاقة؟ إذا كان الجواب بالنفي، هل تمثل الوفورات في الطاقة قوة دفع كافية لعملية الاستبدال؟
- (هـ) هل هناك أي غازات من رابع فلوريد الكربون استرجعت من مشروعات تبريد المباني؟ وهل هناك أو سيكون هناك، أي رصد لمواد فلوروالكربون المسترجعة؟ هل توجد خطة للتعامل مع غازات رابع فلوروالكربون المسترجعة؟ (إعادة الاستخدام التخلّص أو التدمير؟)

اختيار بلدان دراسة الحالة

5. تقترح البلدان التالية لأن تكون جزءا من عينة البلدان التي ستزورها فرقة التقييم:
- (أ) كوبا، لاستكشاف تنفيذ المشروع في القطاع العام حيث لا يمثل تبريد المباني مسألة كمالية بل أمرا ضروريا (مثل المؤسسات والمختبرات والمستشفيات)؛
- (ب) البرازيل وكولومبيا باعتبارهما من البلدان التي لديها مشروعا عمليا لاستبدال غازات تبريد المباني حيث قد يتوافر الكثير من الدروس الإضافية التي قد تكتسب، وحيث تسود التوقعات بأن تعمل المشروعات الجاري تنفيذها كنموذج إقليمي وتحفز عمليات الاستبدال المبكرة؛
- (ج) السودان باعتبارها جزءا من مشروع إيضاحي استراتيجي للتحويل المعجل لغازات تبريد المباني المعتمدة على رابع فلوروالكربون في البلدان الأفريقية حيث يحرز التقدم في التنفيذ؛
- (د) الأرجنتين بوصفه بلدا يحصل على المدخلات المالية مثل المنح التجارية والمنح المؤسسية وقروض تمويل الكربون. وسوف يتيح ذلك إجراء تقييم أكثر تفصيلا لكفاءة هذا النهج؛
- (هـ) تايلند بوصفها بلد يستفيد من الوفورات التي تحققت بفضل زيادة كفاءة استخدام الطاقة.

المنهجية

6. سيجري استخدام فرقة من الخبراء الاستشاريين استنادا إلى خبراتهم ومعارفهم بالموضوع، ويعمل بروتوكول مونتريال والصندوق المتعدد الأطراف. وستتولى الفرقة تحليل الوثائق المتوافرة والاستنتاجات والتوصيات الناشئة عن الدراسة النظرية، وجمع المزيد من المعلومات عن الزيارات الميدانية. وسيجري حسب مقتضى الحال إجراء المناقشات مع موظفي الأمانة ووحدة الأوزون الوطنية والوكالات المنفذة.
7. وسيوزج تقرير تجميعي النتائج المستمدة من الدراسة النظرية وتقارير التقييم القطرية، وتشكل الدروس المستفادة والتوصيات للنظر من جانب اللجنة التنفيذية خلال الاجتماع الأخير من عام 2017.
8. سيكون كل خبير مسؤولا عن توضيح تقرير التقييم القطري وسيقوم رئيس الفرقة بالتعاون مع أعضاء الفرقة الآخرين بوضع مشروع التقرير التجميعي. وسيجري إشراك الوكالات المنفذة في بعثات التقييم وفي توفير التعليقات على التقارير.